



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

أولويات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ولبنان  
ورزمة الإلتزامات المتبادلة<sup>١</sup>  
الموقعة في تشرين الثاني ٢٠١٦

أولاً: المقدمة

في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية<sup>٢</sup>، وتحت مظلة السياسة الأوروبية للجوار<sup>٣</sup>، وقع لبنان على أولويات الشراكة والرزمة المتعلقة بالمشاريع والمبادرات، في الحادي عشر من تشرين الثاني ٢٠١٦.

ويقدم هذا البحث موجزاً عن أهم ما جاء في هذه الإتفاقية الثنائية والتي تمثل خطة عمل مشتركة تمتدّ على فترة أربع سنوات، حتى العام ٢٠٢٠.

<sup>١</sup> Decision No 1/2016 of the EU-Lebanon Association council of 11 November 2016 agreeing on the EU-Lebanon Partnership Priorities.

<https://euroalert.net/oj/59709/decision-no-1-2016-of-the-eu-lebanon-association-council-of-11-november-2016-agreeing-on-eu-lebanon-partnership-priorities-2016-2368>

<sup>٢</sup> وقع لبنان على إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية في العام ٢٠٠٢ ودخلت حيّز التنفيذ في العام ٢٠٠٦.

<sup>٣</sup> Revised European Neighborhood Policy (ENP)

## ثانياً: الوقائع

تتألف الوثيقة من قسمين: إتفاقية الشراكة و رزمة الإلتزامات المتبادلة.

### ١. إتفاقية الشراكة

ترسم هذه الإتفاقية الخطوط العريضة للسياسة الأوروبية تجاه لبنان، وتحدد مساهمات الإتحاد الأوروبي القصيرة والمتوسطة المدى لدعمه، إضافة إلى قطاعات التعاون المستهدفة.

وتحدد المقدمة الإطار القانوني العام لهذه الإتفاقية ودور الحكومة اللبنانية في إقرار أولويات الشراكة، كذلك المبادئ العامة التي بُني عليها هذا العمل الثنائي كحقوق الإنسان واحترام الحريات، والتحديات الأساسية المشتركة بالأخص الهجرة والإرهاب (Migration and Terrorism).

وتذكر أيضاً المقدمة العبء الذي سببه النزوح السوري على لبنان وتعترف بكونه البلد المضيف الأكبر للاجئين من حيث العدد ومساحته.

يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة على تطوير آلية الحوار السياسي مع لبنان ليشمل تأمين الظروف المناسبة لعودة النازحين السوريين، ولحمل قضية لبنان إلى المجتمع الدولي من ناحية القلق البالغ على مصير لبنان، نظراً إلى العدد الهائل من النازحين السوريين الذي يستضيفه، وتداعيات هذا الأمر على المجتمعات المضيفة، وتعزيز الأمن والإستقرار في لبنان والمنطقة.

ويدعم الإتحاد الأوروبي بيان الحكومة اللبنانية حول إعلان النوايا، عبر مساعدته في الحصول على كافة أشكال الدعم المالي والمنح والقروض، من أجل التخفيف من آثار الأزمة السورية على الإقتصاد اللبناني، وتحسين ظروف عيش السوريين في لبنان.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمّ تحديد خمسة مجالات سوف يدعمها الإتحاد الأوروبي :

١. الأمن والتصدي للإرهاب.
٢. الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.
٣. تعزيز النمو وفرص العمل.
٤. الهجرة والتنقل.
٥. آليات الحوار والتنسيق المشترك.

<sup>٤</sup> مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، لندن ٢٠١٦

## ٢. رزمة الإلتزامات المتبادلة

تمثل هذه الوثيقة خطة العمل الأوروبية-اللبنانية لتنفيذ السياسة المتفق عليها في أولويات الشراكة، وهي تظهر إلتزامات كلا الطرفين للسنوات القادمة. وقد تمّ تقسيم الإلتزامات تحت شكل خطوات عملية بحسب مجالات التطبيق الخمس المتفق عليها أعلاه.

أما لتمويل هذه الخطة، يخصص الإتحاد الأوروبي للبنان، خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مبلغاً لا يقلّ عن ٤٠٠ مليون يورو، إضافة إلى تمويل لم تحدد قيمته في الإتفاقية، للسنوات اللاحقة، أي حتى العام ٢٠٢٠. ويعرض الإتحاد الأوروبي أيضاً دعم القطاعين العام والخاص في الحصول على قروض مسهّلة من المؤسسات المالية الأوروبية بالتعاون مع الصناديق المالية الدولية.

وتهدف هذه الإلتزامات بشكل أساسي إلى تأمين بيئة مناسبة وأمنة للنازحين السوريين خلال فترة إقامتهم المؤقتة في لبنان، وكذلك إلى دعم المجتمعات اللبنانية الحاضنة لهم.

ولقراءة أوضح، اعتمدنا الجدول التالي لإبراز أهم النقاط التي تمّ الإتفاق عليها في أولويات الشراكة، وفي مقابلها، الإجراءات العملية التي التزم لبنان والإتحاد الأوروبي بتطبيقها، والتي ستحقق أهداف أولويات الشراكة.

غير أننا، اخترنا تلخيص الإجراءات وإعادة ترتيبها بطريقة تسهّل فرزها، واكتفينا بعرض أهمها.

---

° لمزيد من التفاصيل، الإطلاع على الإتفاقية.

أهم التزامات لبنان / الرزمة المتبادلة	أهم التزامات الاتحاد الأوروبي / الرزمة المتبادلة	أولويات الشراكة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم تنفيذ خارطة الطريق لمكافحة الإرهاب.</li> <li>- تقديم دعم تقني ومالي لمكافحة الأعمال الإجرامية كالتهريب والإتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة.</li> <li>- تعزيز الإدارة المتكاملة للحدود.</li> <li>- دعم منع نشوب الصراعات والوساطة الرامية إلى مكافحة التطرف ونشر التوتر.</li> <li>- دعم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.</li> <li>- تكثيف التعاون والدعم بشأن سلامة الطيران وأمنه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنسيق بين أجهزة الأمن، والأجهزة المسؤولة عن إدارة الحدود ضمناً.</li> <li>- دعم أنشطة اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الإرهاب (تأسست عام ٢٠١٦).</li> <li>- تصميم استراتيجية للتصدي للإرهاب تتماشى مع قرارات مجلس الأمن.</li> <li>- الإتفاق على استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود.</li> <li>- التعاون لتحقيق أمن الطيران.</li> </ul>	<p><b>الأمن والتصدي للإرهاب:</b> عبر إصلاح القطاع الأمني وتعزيز قدراته، والتصدي المشترك للإرهاب. وسوف يتركز التعاون على النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ. تطبيق العدالة والقانون.</li> <li>ب. مكافحة تمويل الإرهاب.</li> <li>ج. إدارة الحدود.</li> <li>د. تعزيز أمن المطار والطيران المدني.</li> <li>هـ. مكافحة التطرف العنيف.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم تحديث نظام العدل (استقلالية القضاء، العدالة الجنائية، الإلتزام بالقوانين الدولية).</li> <li>- تعزيز الديمقراطية (النظام الإنتخابي، الرقابة البرلمانية، التنسيق بين المؤسسات، هيئات مكافحة الفساد).</li> <li>- دعم السلطات المحلية عبر تطوير البرامج الإنمائية.</li> <li>- دعم السلطات المحلية في برامج الإنمائية ودعم المجتمع المدني عبر تمويل مشاريع الجمعيات الأهلية.</li> <li>- دعم تقني ومالي لبناء قدرات المؤسسات ضمن الخطط الإصلاحية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين إدارة السجون وتقليص مدة التوقيف.</li> <li>- تخصيص الموارد المالية اللازمة للبلديات وزيادة مشاركة السلطات المحلية وإتحادات البلديات في تقديم المشورة في رصد الإحتياجات وسد الثغرات الخدمائية.</li> <li>- تطوير مراكز التنمية الإجتماعية.</li> </ul>	<p><b>الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون عبر:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ. بناء قدرات المؤسسات ضمن استراتيجية الإصلاح الإداري.</li> <li>ب. تعزيز الديمقراطية والشفافية وحرية التعبير.</li> <li>ج. العمل على إستقلالية القضاء ومكافحة الفساد.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التمويل: دعم التمويل من خلال زيادة الدعم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعليم: ضمان بيئة تعليمية جيدة</li> </ul>	<p><b>تعزيز النمو وفرص العمل من خلال</b></p>

<p>المالي ومساعدة لبنان في الحصول على تسهيلات في القروض من المؤسسات المالية الدولية كبنك الإستثمار الأوروبي وغيره. وتبني قرار جعل لبنان بلداً مؤهلاً لكافة العمليات الإستثمارية من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار.</p> <p>- التجارة: دعم التجارة اللبنانية عبر تفعيل اتفاقية أغادير، ودعم عضوية لبنان في منظمة التجارة العالمية، ومساعدة القطاع الخاص في الوصول إلى الأسواق الأوروبية عبر تحسين القدرات التنافسية للبضائع وتسهيل العملية التجارية والحد من الحواجز غير الجمركية القائمة على السلع والخدمات.</p> <p>- فرص العمل: خلق فرص عمل عبر دعم القطاع الخاص في المجالات التي ترفع من نسبة العمالة، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والإبتكار، وخلق برامج تدريب مهني للشباب اللبناني والسوري.</p> <p>- التعليم: زيادة الدعم لبرنامج توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان، وتسهيل وصول اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين إلى برامج التعليم العالي في الإتحاد الأوروبي.</p> <p>- على الصعيد الإجتماعي: دعم الخطة الوطنية لحماية النساء والأطفال من العنف ودعم برامج تمكين النساء والشباب. دعم الحكومة اللبنانية في مواجهة الأزمة</p>	<p>للطلاب وإتمام نظام إدارة المعلومات التربوية، بالإضافة إلى إنهاء وضع سياسة التعليم المعجل.</p> <p>- الشؤون الإجتماعية: تسهيل تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية وتحسين آليات حماية الطفل.</p> <p>- الصحة: متابعة تعزيز قطاع الصحة العامة وتطويره لتشمل خدماته الجميع، وتأمين مساواة في الحصول على الأدوية، ومراقبة مدى جودة الخدمات الصحية في المستشفيات، والاستقبال الفوري للحالات الطارئة.</p> <p>- فرص العمل: إتمام برامج التدريب المهني والتقني.</p> <p>- البنى التحتية: وضع إجراءات وإصلاحات لتحسين البنى التحتية ومناخ الإستثمار والأعمال، ومعالجة عدم التوازن الإقتصادي، إضافة إلى تعزيز صنع السياسات وإدارة المالية العامة.</p> <p>- التجارة: تبني سياسة ترويج للصادرات ورصد التحديات التي تواجه التجارة ومعالجتها. متابعة التفاوض حول دخول لبنان إلى</p>	<p>دعم: أ. <b>البلديات:</b> تمكين البلديات واتحادات البلديات وجمعيات المجتمع المدني خاصة في المناطق المحرومة، ودعم مشاركة المرأة والشباب في العمل البلدي، وتحسين نوعية الخدمات والبنية التحتية، التي أضعفها النزوح السوري.</p> <p>ب. <b>الإستثمار الخاص:</b> بذل جهود لإنعاش وإعادة توازن الإقتصاد عبر تزخيم المشاريع الاقتصادية التي تهدف الى خلق فرص عمل.</p> <p>ج. <b>البنية التحتية:</b> التعاون في إيجاد تمويل بشروط ميسرة لدعم البنى التحتية الأساسية بهدف تعزيز الإنتاجية في بعض القطاعات الحيوية الأساسية.</p> <p>د. <b>التجارة، والزراعة والصناعة:</b> تأليف مجموعة عمل مشتركة لتحفيز التجارة عبر رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية اللبنانية، وقطاعي الخدمات والزراعة.</p> <p>هـ. <b>الموارد الطبيعية والطاقة والمناخ:</b> صب الإهتمام على الطاقة الكفوءة، والطاقة المتجددة،</p>
--	--	---

<p>الإنسانية التي سببها النزوح السوري.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الطاقة: دعم مالي وتقني لمشاريع الطاقة المتجددة وتدابير توفير الطاقة، على مستوى البلديات والإتحادات البلدية، إضافة إلى الأبحاث المشتركة، وتقاسم الخبرات الفنية في مجالات الطاقة والنفط والغاز.</li> <li>- الصحة العامة: تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ودعم البنى التحتية في المناطق المحرومة، وتأمين الرعاية الصحية الأولية والثانوية للفئات المستضعفة اللبنانية والسورية.</li> </ul>	<p>منظمة التجارة العالمية وتفعيل إتفاق أгдаير. وفتح قنوات مع مؤسسات التمويل الدولية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الطاقة: تصميم وتنفيذ استراتيجية لقطاع الطاقة تحت غطاء ورقة سياسة الكهرباء ٢٠١٠. ورفع الحواجز التي تعيق تنفيذ مشاريع إدارة المياه/النفائيات ودعم الخطط المثمرة ودعم مؤسسات الطاقة والمياه والسعي إلى تنفيذ قانون المياه.</li> </ul>	<p>وإدارة النفائيات والثروة المائية، وكذلك على التعاون في الأبحاث والإبتكارات.</p>
<p>سيطبق الإتحاد الأوروبي ولبنان كافة الإلتزامات السياسية المتبادلة لشراكة إدارة التنقل بعد اعتمادها، بما يتماشى مع الأولويات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز وتسهيل الهجرة القانونية والتنقل.</li> <li>- تعزيز قدرات السلطات اللبنانية المعنية بإدارة الحدود ومنع الهجرة غير النظامية.</li> <li>- تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية.</li> <li>- تعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل المتصلة باللاجئين.</li> </ul>	<p>الهجرة والتنقل: مناقشة إعلان إطلاق الشراكة لإدارة التنقل والهجرة، الذي سوف يتطرق لمواضيع مهمة للطرفين، كإدارة الحدود وتدفق الهجرة، والحماية الدولية المتبادلة.</p>	<p>آليات الحوار والتنسيق المشترك: تحديد مواضيع أولوية للمناقشة في اللجان الفرعية المشتركة للحصول على نتائج أفضل وضم أطراف من المجتمع المدني إلى الحوار. ووضع السياسات الخارجية على طاولة الحوار، ورفع التعاون ليصبح مع وزارة الخارجية والمغتربين.</p>

اعداد: رولى قطان